A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/44/746/Add.4
11 December 1989
ARABIC
ORIGINAL : SPANISH

الدورة الرابعة والاربعون
البند ٨٣ (د) من جدول الاعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : إشراك المرأة وإدماجها بصورة فعالة في عملية التنمية

تقرير اللجنة الثانية (الجزء الخامس)

المقرر : السيدة مارتا دوينياس دي ويست (إكوادور)

أولا - مقدمة

١ - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية حول البند ٨٣ (انظر A/44/746 ، الجزء الثاني) . ونظر في التدابير التي ستتخذ بشأن البند الفرعي (د) في الجلستين ١٦ و ٤١ المعقودتين في ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ . ويرد عرض لنظر اللجنة في هذا البند في المحضرين الموجزين ذي الصلة بهذا الموضوع ، (A/C.2/44/SR.16 و SR.41) .

ثانيا - النظر في مشروعا القرارين A/C.2/44/L.10 و L.45

٢ - في الجلسة ١٦ المعقودة بتاريخ ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ، قام ممثل فنلندا بالنيابة أيضا عن إكوادور ، واندونيسيا ، وأوغندا ، وايسلندا ، والدانمرك ، والسويد ، وفنلندا ، وكندا ، وكوستاريكا ، والنرويج ، ونيوزيلندا ، وهولندا ، بعرض مشروع قرار (A/C.2/44/L.10) بعنوان "إدماج المرأة في عملية التنمية" . وانضم إلى مقدمي مشروع القرار في وقت لاحق كل من اسبانيا ، وبولندا ، وتوغو ، وزائير ، وساموا ، والفلبين ، والمغرب ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والنمسا . وفيما يلي نص مشروع القرار :

"إدماج المرأة في عملية التنمية

"إن الجمعية العامة ،

"إذ تشير إلى قرارها ٤٠/٢٠٤ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ عن إشراك المرأة وإدماجها بصورة فعالة في عملية التنمية ، الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يستكمل الدراسة الاستقصائية عن دور المرأة في عملية التنمية على أساس منتظم ،

"وإذ تشير أيضا إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٦/٦٤ المؤرخ في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٦ المتعلق بالنهج الذي يتعين اتباعه لاستكمال الدراسة الاستقصائية ، وقرار الجمعية العامة ٤٢/١٧٨ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، وقرار المجلس ١٩٨٩/١٠٦ المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩ عن إشراك المرأة وإدماجها بصورة فعالة في عملية التنمية ، وقرار المجلس ١٩٨٩/١٠٥ المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩ عن تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى النهوض بمركز المرأة وإدماج المرأة في عملية التنمية ،

"وإذ تؤكد ضرورة مراعاة جهاز الأمم المتحدة التنفيذي على الوجه الكامل لموقف المرأة في أنشطته وإذ تسلّم بالدور الحفاز الذي يؤديه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ،

"وإذ تحيط علما "بالدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في عملية التنمية لعام ١٩٨٩"[(١)] وبتقرير الأمين العام عن إشراك المرأة وإدماجها بصورة فعالة في عملية التنمية[(٢)] ،

"وإذ تسلّم بمساهمة المفاهيم والطرق الجديدة في جمع البيانات الإحصائية عن المرأة وهو الأمر الذي يعزز عمق وشمول التحليل ،

---

(١) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.89.IV.2 .

(٢) A/44/290-E/1989/105 .

"وإذ تضع في اعتبارها أن التقييم الأساسي الذي ورد في "الدراسة الاستقصائية العالمية" لما أُحرز أو لم يُحرز من تقدم في النهوض بالمرأة ينبغي أن يشكل الوثيقة الأساسية للمؤتمر العالمي للمرأة الذي توخت عقده استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة(٣) ،

"وإذ تسلّم بأن التطورات الاقتصادية والاجتماعية أثناء الثمانينات لم تحقق الفوائد التي كانت متوقعة في بداية العقد بالنسبة إلى كثير من النساء ولا سيما النساء في البلدان النامية ،

"وإذ تسلّم أيضا بالمساهمة الكبيرة التي تقدمها المرأة في النشاط الاقتصادي وبما تمثله من قوة رئيسية من أجل التغيير والتطور في جميع قطاعات الاقتصاد ، وخاصة في المجالات الرئيسية مثل الزراعة ، والصناعة ، والخدمات ، واقتناعا منها بأن عملية التنمية ينبغي أن تسعى إلى تحسين وتشجيع مشاركة المرأة بصورة أكبر في جميع مجالات الاقتصاد ،

"١ - تطلب من الأمين العام أن يوزع "الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في عملية التنمية لعام ١٩٨٩" على نطاق واسع ، ولا سيما على الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة ، والوزارات المعنية بالسياسة الاقتصادية ، والجامعات ؛

"٢ - تحث الحكومات على أن تأخذ بعين الاعتبار ، حسب الاقتضاء ، التوصيات الواردة في "الدراسة الاستقصائية العالمية" عند وضع سياساتها الوطنية من أجل التنمية ، والتكيف ، والإصلاح الاقتصادي ؛

"٣ - ترى أن دور المرأة وإمكاناتها في الميدان الاقتصادي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار الكامل في الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع ؛

---

(٣) تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة ، والتنمية ، والسلم (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.89.IV.10) ، الفصل الأول ، الفرع ألف ، الفقرة ٣٤٠ .

"٤ - تطلب من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وبالتعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، الاستكمال العادي التالي لـ "الدراسة الاستقصائية العالمية" ، في موعد يتيح النظر فيه بطريقة سليمة ، وذلك استنادا إلى الأساس العام للتوصيات الواردة في "الدراسة الاستقصائية العالمية لعام ١٩٨٩" ، ولكن مع التركيز بصفة خاصة على الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية فيما يتعلق بدور المرأة ، في التعليم ، والصحة ، والسكان ، وتوزيع الدخل ، والعمالة ، والبيئة ، فضلا عن مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية ، ودور المرأة الاقتصادي على كل من المستوى الوطني والإقليمي والدولي ، وعلى أن يتضمن مقترحات تتعلق بإجراءات وطنية وإقليمية وعالمية متضافرة لتعزيز دور المرأة كعنصر فاعل وفعال في عملية التنمية ومستفيد منها ؛

"٥ - تطلب أيضا من الأمين العام ، أن يضمن ، عند استكمال "الدراسة الاستقصائية العالمية" ، تنسيق إعدادها مع إعداد "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم" ، والخطة المتوسطة الأجل ، والخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة للمرأة والتنمية ؛

"٦ - تطلب كذلك من الأمين العام أن يواصل تطوير البيانات والمؤشرات المميِّزة للجنسين فيما يتصل بدور المرأة في التنمية ، بما في ذلك الاستكمالات العادية للمؤشرات المتعلقة بالمرأة ولقاعدة البيانات الإحصائية التابعة للأمم المتحدة وذلك كل سنتين ؛ ومع ضرورة إيلاء اهتمام خاص ، في هذا الصدد ، للإحصاءات الاقتصادية التي تأخذ بعين الاعتبار المساهمات المدفوعة الأجر وغير المدفوعة الأجر التي تقدمها المرأة في عملية التنمية ، ولإدراج القطاع غير الرسمي في النظم الجديدة للحسابات والميزانيات الوطنية ، ولكفالة تضمين هذه البيانات في الدراسات والوثائق ذات الصلة التي تصدر عن منظومة الأمم المتحدة ؛

"٧ - تطلب إلى هيئات منظومة الأمم المتحدة مساعدة الحكومات الوطنية ، بناء على طلبها ، في رصد تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة ؛

"٨ - تطلب إلى الجهاز التنفيذي للأمم المتحدة أن يكفل جمع البيانات المصنفة حسب الجنس التي تشمل موظفي المشاريع الوطنيين والدوليين ، بمن فيهم الخبراء الاستشاريون ، فضلا عن المستفيدين من برامجه وتقديم تقارير عن تلك البيانات ؛

"٩ - تطلب من المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي أن يدرج في تقريره لعام ١٩٩١ عن الانشطة التنفيذية فصلا مستقلا عن جهود الامم المتحدة في إدماج المرأة في عملية التنمية ، بوصفها نشاطا رئيسيا ومحددا لمنظومة الامم المتحدة ، مع إيلاء اهتمام خاص بمحو الامية ، والتعليم ، والصحة ، والسكان ، والبيئة ، والعمالة ، والمشاركة في اتخاذ القرارات ."

٣ - وفي الجلسة ٤١ ، المعقودة بتاريخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ، عرض نائب رئيس اللجنة ، السيد دافيد بيتون (نيوزيلندا) مشروع قرار (A/C.2/44/L.45) مقدم منه ، استنادا إلى المشاورات غير الرسمية التي أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/44/L.10 .

٤ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة بتوافق الآراء مشروع القرار A/C.2/44/L.45 (انظر الفقرة ٧) .

٥ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/44/L.45 ، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/44/L.10 بسحبه .

٦ - وبعد اعتماد مشروع القرار ، أدلى ممثل المكسيك ببيان (انظر A/C.2/44/SR.41) .

ثالثا - توصية اللجنة الثانية

٧ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي :

إدماج المرأة في عملية التنمية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٤٠/٢٠٤ المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ بشأن إشراك المرأة وإدماجها بصورة فعالة في عملية التنمية ، الذي طلبت فيه إلى الامين العام أن يستكمل الدراسة الاستقصائية عن دور المرأة في عملية التنمية على أساس منتظم ؛

وإذ تشير أيضا إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٦/٦٤ المؤرخ في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٦ بشأن النهج الذي يتعين اتباعه لاستكمال الدراسة الاستقصائية ، وقرار الجمعية العامة ٤٢/١٧٨ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، وقرار المجلس ١٩٨٩/١٠٦ المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩ بشأن إشراك المرأة وإدماجها بصورة فعالة في عملية التنمية ، وكذلك قرار المجلس ١٩٨٩/١٠٥ المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩ بشأن تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى النهوض بمركز المرأة وإدماج المرأة في عملية التنمية ،

وإذ تؤكد ضرورة مراعاة جهاز الأمم المتحدة التنفيذي على الوجه الكامل لموقف المرأة في أنشطته وإذ تسلم بالدور الحفاز الذي يؤديه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ،

وإذ تشير إلى استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة(٤) ، وإذ تؤكد أنه ينبغي للأنشطة المتعلقة بإدماج المرأة في عملية التنمية أن تضع في الاعتبار التوصيات ذات الصلة الواردة في تلك الوثيقة ،

وإذ تحيط علما "بالدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في عملية التنمية لعام ١٩٨٩[٥]" وبتقرير الأمين العام عن إشراك المرأة وإدماجها بصورة فعالة في عملية التنمية[٦] ،

وإذ تسلم بمساهمة المفاهيم والطرق الجديدة في جمع البيانات الإحصائية عن المرأة وهو الأمر الذي يعزز عمق وشمول التحليل ،

---

(٤) "تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة ، والتنمية ، والسلم ، نيروبي ، ١٥ - ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥" (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.89.IV.10) ، الفصل الأول .

(٥) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.89.IV.2 .

(٦) A/44/290-E/1989/105 .

وإذ تضع في اعتبارها أن التقييم الاساسي الذي ورد في "الدراسة الاستقصائية العالمية" لما أحرز أو لم يحرز من تقدم في النهوض بالمرأة ينبغي أن يشكل الوثيقة الاساسية للمؤتمر العالمي للمرأة الذي توخت عقده استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة (٤) ،

وإذ تسلم بأن تطور الحالة الاقتصادية والاجتماعية أثناء الثمانينات لم تحقق الفوائد التي كانت متوقعة في بداية العقد ، بالنسبة إلى كثير من النساء ولا سيما النساء في البلدان النامية ،

وإذ تسلم أيضا بالمساهمة الملحوظة التي تقدمها المرأة في النشاط الاقتصادي وبما تمثله من قوة رئيسية من أجل التغيير والتطور في جميع قطاعات الاقتصاد ، وبخاصة في المجالات الرئيسية مثل الزراعة ، والصناعة ، والخدمات ، واقتناعا منها بأن عملية التنمية ينبغي أن تسعى إلى تحسين وتشجيع مشاركة المرأة بصورة أكبر في جميع مجالات الاقتصاد ،

١ - تطلب من الامين العام أن يوزع "الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في عملية التنمية لعام ١٩٨٩" ، ولا سيما على الاجهزة الوطنية للنهوض بالمرأة ، والوزارات المعنية بالسياسة الاقتصادية ، والجامعات ؛

٢ - تدعو الحكومات إلى أن تأخذ بعين الاعتبار ، بحسب الاقتضاء ، التوصيات الواردة في "الدراسة الاستقصائية العالمية لعام ١٩٨٩" ، عند وضع سياساتها الوطنية من أجل التنمية ، والتكيف ، والإصلاح الاقتصادي ؛

٣ - ترى أن دور المرأة وإمكاناتها في الميدان الاقتصادي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار الكامل في الاستراتيجية الإنمائية الدولية المقبلة لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع ؛

٤ - تطلب من الامين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والاربعين مجملا مشروحا للاستكمال العادي التالي لـ "الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في عملية التنمية" ، وتطلب تقديم الاستكمال التام إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والاربعين التي ستعقد

في عام ١٩٩٤ ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بالتعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، وذلك في موعد يتيح النظر في ذلك الاستكمال بطريقة سليمة ؛

٥ - تطلب أن تتناول النسخة التالية من "الدراسة الاستقصائية العالمية" ، مع مراعاة التوصيات الواردة في "الدراسة الاستقصائية العالمية لعام ١٩٨٩" ، أثر الأحوال الاقتصادية السائدة في البلدان النامية على المرأة ، وأن تحدد العقبات التي تعرقل الدور الاقتصادي للمرأة في المجالات الرئيسية للتنمية ، مع التركيز بصفة خاصة على الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية فيما يتعلق بالمرأة في مجالات التعليم ، والصحة ، والسكان ، وتوزيع الدخل ، والعمالة ، والبيئة ، ومشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية ، ودور المرأة الاقتصادي على كل من المستوى الوطني والإقليمي والدولي ، وأن تتضمن مقترحات بشأن اتخاذ إجراءات وطنية وإقليمية ودولية متضافرة لتعزيز دور المرأة كعنصر فاعل وفعال في عملية التنمية ومستفيد منها ؛

٦ - تطلب أيضا من الأمين العام ، أن يضمن ، عند استكمال "الدراسة الاستقصائية العالمية" ، تنسيق إعدادها مع إعداد "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم" ، والخطة المتوسطة الأجل ، والخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة للمرأة والتنمية ؛

٧ - تطلب كذلك من الأمين العام أن يواصل تطوير البيانات والمؤشرات المصنفة حسب الجنس فيما يتصل بدور المرأة في التنمية ، بما في ذلك الاستكمالات العادية للمؤشرات المتعلقة بالمرأة وقاعدة البيانات الإحصائية التابعة للأمم المتحدة ، وذلك كل سنتين ، مع وجوب إيلاء اهتمام خاص ، في هذا الصدد ، للإحصاءات الاقتصادية التي تأخذ بعين الاعتبار المساهمات المدفوعة الأجر وغير المدفوعة الأجر التي تقدمها المرأة في عملية التنمية ، ولإدراج القطاع غير الرسمي في النظم الجديدة للحسابات والميزانيات الوطنية على نحو يبين بصورة كافية أنشطة المرأة ، ولكفالة تضمين هذه البيانات في الدراسات والوثائق ذات الصلة التي تصدر عن منظومة الأمم المتحدة ؛

٨ - تطلب إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة مساعدة الحكومات الوطنية ، بناء على طلبها ، في رصد تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة ؛

٩ - تطلب إلى الجهاز التنفيذي للأمم المتحدة أن يكفل جمع البيانات المصنفة حسب الجنس التي تشمل موظفي المشاريع الوطنيين والدوليين ، بمن فيهم الخبراء الاستشاريون ، فضلا عن المستفيدين من برامجه وتقديم تقارير عن تلك البيانات ؛

١٠ - تطلب من المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي أن يدرج في تقريره لعام ١٩٩١ عن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية فصلا مستقلا عن جهود الأمم المتحدة في إدماج المرأة في عملية التنمية ، بوصفها نشاطا رئيسيا ومحددا لمنظومة الأمم المتحدة ، مع إيلاء اهتمام خاص بمحو الأمية ، والتعليم ، والصحة ، والسكان والبيئة ، والعمالة ، والمشاركة في اتخاذ القرارات ؛

١١ - تطلب من لجنة مركز المرأة أن تضع في اعتبارها هذا القرار لدى قيامها في دورتها الممدة في عام ١٩٩٠ ، باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية .

- - - - -